

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة - السبت - الأحد

29-30 شعبان - 1 رمضان 1435 27-28-29 يونيو 2014





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	هيئة حقوق الإنسان
7	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
17	حقوق الانسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

80 دعوى لـ "قضاة" .. "أسأؤوا المعاملة"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 28 شعبان 1435 هـ - 26 يونيو 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=192595&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

علمت "الوطن" أن 80 دعوى إساءة معاملة ضد قضاة، تحقق فيها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وفق ما استقبلته فروعها من شكاوى مواطنين بحق عدد من الجهات القضائية.

وتنوعت تلك الشكاوى والممتد إطارها الزمني منذ العام الماضي وحتى بداية محرم لهذا العام، ما بين اعتراضات على أحكام قضائية صدرت من عدد من المحاكم، وسوء معاملة من بعض القضاة، وطول جلسات المحاكمات لبعض القضايا، وعدم البت في القضايا لأشهر عديدة.

وبلغ عدد السعوديين أصحاب العلاقة بتلك الشكاوى 72 شخصا.

وفي تعليقه على ذلك، أكد المحامي والخبير القضائي الدكتور يوسف عبد اللطيف الجبر لـ "الوطن" أن الأنظمة والقوانين لا تعطي الحرية للقضاة في الامتناع عن البت في قضية أو عدم النظر بها، موضحا أن الأنظمة وضعت لصالح المواطنين، ومن الأفضل أن تساعد السلطة القضائية في إيصال الحقوق لأصحابها وتقديم الخدمات للمراجعين في المحاكم، بحكم أن المحاكم جزء من منظومة مؤسسات الدولة، يحكمها دستور البلد والنظام الأساسي، وأن جميع القضايا التي وردت إلى جمعية حقوق الإنسان تعد فردية واستثنائية ومرفوضة حتى في مرجع هؤلاء القضاة. ولفت الجبر، إلى أن وزارة العدل جهة حازمة في اتخاذ الإجراءات الصارمة ضد المقصرين حتى إذا كانوا من قبل منسوبيها.

علمت "الوطن" من مصدر مطلع بجمعية حقوق الإنسان، أن فروع الجمعية تلقت شكاوى من مواطنين ضد جهات قضائية، شملت قضايا عدة، من بينها اعتراض على أحكام قضائية صدرت من محاكم عدة بمناطق المملكة، وسوء معاملة بعض القضاة، وطول جلسات المحاكمات لبعض القضايا، وعدم البت في القضايا لعدة شهور، إذ بلغ عدد القضايا ضد القضاة التي تابعتها الجمعية العام الماضي وحتى بداية محرم هذا العام 81 قضية، بلغ عدد السعوديين فيها 72 سعوديا والأجانب 9. وبلغ عدد القضايا التي كان أصحابها يتظلمون من القضاة ومعاملة القضاة السيئة لهم 80 قضية في جميع فروع الجمعية.

من جهته، أكد المحامي والخبير القضائي، الدكتور يوسف عبد اللطيف الجبر لـ "الوطن"، أن الأنظمة والقوانين لا تعطي الحرية للقضاة في الامتناع عن البت في قضية أو عدم النظر فيها، موضحا أن الأنظمة وضعت لصالح المواطنين، ومن الأفضل أن تساعد السلطة القضائية في إيصال الحقوق لأصحابها، وتقديم الخدمات للمراجعين في المحاكم، بحكم أن المحاكم جزء من منظومة مؤسسات الدولة، يحكمها دستور البلد والنظام الأساسي، وأن جميع القضايا التي وردت إلى جمعية حقوق الإنسان تعد فردية واستثنائية ومرفوضة حتى في مرجع هؤلاء القضاة.

وأكد أن وزارة العدل جهة حازمة في اتخاذ الإجراءات الصارمة ضد المقصرين، حتى إذا كان من قبل منسوبيها، ففي حال ثبت أن القاضي مقصر أو صدرت منه تصرفات تدل على سوء معاملة المراجعين، قد يصدر بحقه قرار تأديبي، إما بالنقل أو الإغفاء من الخدمة، موضحا أنه لا بد من اللجوء إلى الجهات الرسمية بتقديم الشكاوى التي تتبع كل جهة حكومية؛ كي يحصل أصحابها على حقوقهم. ودعا المراجعين المتضررين إلى تقديم المستندات الرسمية التي تثبت صدق شكاوهم، والمتابعة للوصول إلى النتيجة المنشودة.

وقال الجبر: لدينا جهل بحقوق المواطن، إذ نجد الكثير من المواطنين يجهلون معرفة الجهات المختصة التي يتجهون إليها في حال وقوعهم في مشكلات معينة بكل إدارة، مؤكدا أن مواقع الوزارات على الإنترنت أتاح للمواطنين الطرق التي يستطيعون من خلالها تقديم الشكاوى ضد جهة أو وزارة معينة، في حال وقع لأحدهم ضرر من تلك الجهات، ثم يأتي بعد ذلك دور ديوان المظالم بعد استنفاد الطرق الشرعية كافة لتقديم الشكاوى.

بيع عقود العملات ليس اتجارا بالبشر

المصدر: أخبار 24 الأحد 1 رمضان 1435 هـ - 29 يونيو 2014م

<http://akhbaar24.arqaam.com/article/detail/178833>

أكدت جمعية حقوق الإنسان السعودية أن التنازل عن عقود العملات المنزليات وبيع تلك العقود لا يعد اتجارا بالبشر، في حال اتفقت الأطراف ووثق ذلك بعقد رسمي، مشددة على أنه يجب أن يكون الإعلان عن بيع «عقد» وليس «طرف». وقال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري لـ«مكة» أمس إن بعض العمالة الأجنبية ترغب في زيادة دخلها عن طريق التآجير أو البيع وفق عقد وذلك لا يخالف القوانين العالمية. وانتقد الاتهامات التي توجه للسعودية بسبب مشاكل العملات المنزليات، مشددا على أن بيئة العمالة في المملكة بيئة (عقدية) ولا يوجد إجبار على العمل. وقال: «قد تكون هناك بعض الممارسات الفردية ولكنها لا تعمم والكثير من المخالفات، وخاصة في رمضان تكون برضى جميع الأطراف.» وعرف الانتهاك بأنه مخالفة للأنظمة بتطبيق شيء بحق طرف آخر بالجبر والإكراه، نافيا أن تكون الممارسات التي تحدث في رمضان تدخل ضمن انتهاك حقوق العملات، مشددا على أن العملات يكن في كثير من الأحيان هن من يرغب بزيادة دخولهن بشكل أو بآخر، من خلال مخالفة أنظمة العمل في المملكة، وهو الأمر الذي يعد ظلما بحق صاحب العمل الأول وتعديا على حقوقه وليس العكس. وشدد على أن الإعلان عن بيع التآشيرات تحت مسمى بيع أو تنازل عن عاملة منزلية يدخل ضمن الاتجار بالبشر ويعرض صاحبه للملاحقة القانونية، قائلا: «يجب أن يكون الإعلان عن عقد وليس طرف.» وحول اشتراطات دول للسماح باستقدام العملات المنزليات منها، اعتبر أن بعض الاشتراطات تنتهك خصوصية المواطن، كمعرفة رقم الحساب البنكي وعدد أفراد الأسرة، وهو ما يعد تجاوزا خطيرا وتدخل في خصوصية المجتمع.

هيئة حقوق الإنسان

سوق العمالة المنزلية في رمضان .. حقوق الإنسان تؤكد: غرامات مالية للمتاجرين بالبشر

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الجمعة 29 شعبان 1435 هـ - 27 يونيو 2014م

<http://classic.aawsat.com/details.asp?section=43&article=777358&issueno=12996#.U7BLD5R5PKi>

الرياض: نايف الرشيد

قال الدكتور إبراهيم الشدي، وهو المتحدث الرسمي باسم هيئة حقوق الإنسان في السعودية، إن الهيئة مهتمة بجرائم الاتجار بالبشر وتسويق العمالة الوافدة، مشيراً إلى أنها تتابع مع وزارة العمل لمنع تكرار تلك الحالات. وأشار الشدي لـ«الشرق الأوسط»، إلى تسجيل الهيئة الكثير من المخالفات المتعلقة بالاتجار بالبشر، مفيداً بأن من ضمن الإجراءات التي تجريها الهيئة إيقاع الغرامات بشكل كبير على الأشخاص الذين ينادون بتلك القضايا. ويتزامن مع دخول شهر رمضان المبارك، حذرت أوساط دينية واجتماعية بعض المتاجرين في سوق العمالة المنزلية بطرق غير مشروعة، من مزاوله مثل هذه الأعمال، إذ يسهل بعضهم هروب تلك العمالة من كفلائهم ويجري بيعهم بأسعار باهظة لأناس آخرين، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الاستقدام، إضافة إلى امتناع بعض الدول عن إرسال عمالها إلى السعودية. وشدد مشايخ وعلماء على الابتعاد عن التعامل مع سوق العمالة المنزلية السوداء، وأن مبدأ السمسرة واستغلال المتخلفين أمر مرفوض، وخصوصاً أن هذه الأساليب مخالفة للأنظمة التي سنتها البلاد. وأكد الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، مفتي عام السعودية، خلال خطبة الجمعة في جامع الإمام تركي وسط العاصمة الرياض، أمس؛ أن سوق العمالة المنزلية السوداء أصبح أكثر انتشاراً بالتزامن من شهر رمضان المبارك، مشيراً إلى أن البعض يستغل تلك العمالة لتحقيق مكاسب وصفها بـ«خبثية»، مبيّناً أن ذلك التصرف غير جائز، ويأتي من باب أكل أموال الناس بالباطل. وقال المفتي، إنه من الواجب أن تمنح العمالة المنزلية حقها الكامل، ولا سيما أن بعض الدول توقفت عن الاستقدام، الأمر الذي يدل على سوء تصرف المستقدم مع العمالة المنزلية، داعياً إلى أن تطبق مبادئ الإسلام قولاً وعملاً. من جهة أخرى، أشار سعد البداح، رئيس لجنة الاستقدام في مجلس الغرف السعودية، لـ«الشرق الأوسط»، إلى زيادة الوعي لدى المجتمع بأضرار السوق السوداء للعمالة المنزلية، مرجعاً هروبها إلى إغرائها من قبل بعض التجار بالمال. ودعا رئيس لجنة الاستقدام في مجلس الغرف السعودية، إلى الضرب بيد من حديد على كل من يرتكب التجارة بالعمالة المنزلية، سواء كان العامل أو من يساعد على تهريب تلك العمالة، إضافة إلى تطبيق أنظمة رادعة وغرامات قوية تكفل إعادة الحقوق لأصحابها. وبالعودة إلى المتحدث باسم حقوق الإنسان، فإن الأدوار التي تلعبها الجهات الرسمية في البلاد تعد متعددة فيما يتعلق بملاحقة جرائم الاتجار بالبشر، محملاً المواطن الدور البارز في مكافحة تلك المشكلة، مشدداً على أنه ينبغي أن يعلم أن تلك التصرفات مخالفة وفيها مجازفة حيال الأمن على أسرته وعلى الأمن المجتمعي بشكل كامل. وقال الشدي: «على مكاتب الاستقدام أن نعي أن ما تقوم به مخالف، وإن عقوبات نظام الاتجار بالبشر صارمة وتصل إلى السجن والغرامات المالية»، داعياً إلى تطبيق النظام بشكل حازم على من يثبت تورطه، كاشفاً عن أن هناك لجاناً مشكلة متخصصة للتحقيق في جرائم الاتجار بالبشر.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

11 ألف عربية مجانية لخدمة ضيوف المسجد الحرام في رمضان

المصدر: جريدة الرياض الأحد 1 رمضان 1435 هـ - 29 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/948192>

أعدت إدارة العربيات خطة متكاملة لخدمة الزوار والمعتمرين خلال شهر رمضان المبارك يتم من خلالها توفير أكثر من 10 آلاف عربية مجانية و300 عربية كهربائية و500 عربية أجرة ، انطلاقاً من توجيهات ولاة الأمر - حفظهم الله - التي تنص على العمل على تقديم أفضل الخدمات لرواد الحرمين الشريفين بما يمكنهم من أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة ، بإشراف معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ عبدالرحمن السديس.

وأوضح مدير إدارة العربيات بالمسجد الحرام مصلح المحمادي أن الخطة يُشرف عليها أكثر من (170) موظفاً تم تأهيلهم للعمل من خلال عدد من البرامج التدريبية في فن التعامل مع رواد المسجد الحرام ، مبيناً أن هناك لجنة مخصصة للعربات الغير المرخصة تعمل على معالجة هذه الظاهرة بما لا يؤثر على مستوى تقديم الخدمة . وأفاد أن المطاف المؤقت بالدور العلوي خصص لذوي الاحتياجات الخاصة حيث تبلغ طاقته الاستيعابية (1700) عربية في الساعة ، مبيناً أن هناك فرق ميدانية متجولة داخل المسجد الحرام تقوم بترتيب العربيات في المسارات المحددة ومنع دخول المخالفين ، بالإضافة إلى الإشراف على مشروع " تعظيم البلد الحرام " لدفع العربيات.

وكشفت عن استحداث إدارته نظاماً جديداً يتم بموجبه استخراج تصاريح لدافعي العربيات الخاصة مزودة بنظام (الباركود) حيث خصصت بأرقام معينة وهذه الأرقام توجد على العربية و قميص السديري الذي يرتديه دافع العربية وبمجرد أن يقوم بتمريره على الجهاز تظهر صورة الشخص ورقم هويته ورقم الترخيص ومعلوماته الشخصية والمخالفات التي ارتكبها ، والعقوبات التي طبقت بحقه وتاريخها.

وأبان عن استحداث قسم جديد للعربات الكهربائية المجانية التي يبلغ عددها (200) عربية تخضع للتشغيل والمراقبة من قبل إدارة العربيات ، مشيراً إلى أنه تم تحديد موقعين لتوزيع العربيات المجانية أحدهما بالساحة الشرقية والآخر بمنطقة أجياد ، و3 مواقع لتواجد دافعي العربية ، الذين يحملون تراخيص الأول فوق جسر أجياد ، والثاني في الدور الأرضي للحرم والثالث في الدور الأول بالمسعى . ودعا المحمادي الزوار والمعتمرين إلى عدم التعاون مع مخالفات الأنظمة من أصحاب العربيات غير المصرحة ، وأن يلتزم المعتمرين بمسارات العربيات أثناء دفع العربية للتقليل من خطر الإصابة الناتجة عن اصطدام العربية بالآخرين إضافة إلى عدم دخول المشاة إلى المسارات المخصصة للعربات تلافياً للزحام ، خدمة لضيوف الرحمن والعناية بشؤونهم والعمل على أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

شرطة تبوك تقبض على سارقي المباني قيد الإنشاء

المصدر: جريدة الرياض الأحد 1 رمضان 1435 هـ - 29 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/948177>

تبوك - عطاالله العمراني:

قبضت شرطة تبوك على مواطن برفقته مقيم أسويان دأبوا على سرقة المواد البنائية من المباني التي تكون قيد الإنشاء . وأوضح الناطق الرسمي لشرطة تبوك المقدم خالد الغبان انه جرى إلقاء القبض على الجناة بعد ورود عدة بلاغات من مواطنين تفيد بتعرض مبانيهم للسرقة.

حيث تم تمرير المعلومات للدرجات الأمنية العاملة بالميدان وقد تمكنت من رصد داخل احد أحياء تبوك خلال قيامهم بالسرقة وبحوزتهم المسروقات بسرقة ألواح أخشاب وحديد ، وأضاف المقدم الغبان انه جرى تسليمهم لمركز شرطة النهضة وبالتحقيق معهم وسماع أقوالهم تم إحالتهم لهيئة التحقيق والإدعاء العام بتبوك.



• التعليم العالي“ تطلق المرحلة العاشرة للابتعاث .. وبدء التسجيل في أغسطس

المصدر: جريدة الحياة الأحد 1 رمضان 1435هـ - 29 يونيو 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض - الحياة :

أعلنت وزارة التعليم العالي أمس، موعد التسجيل في المرحلة الـ10 من برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي للعام الحالي في الفترة من 7 إلى 20 شوال (أغسطس) المقبل.

وأوضح وكيل الوزارة لشؤون الابتعاث الدكتور ناصر الفوزان في بيان صحفي أن انطلاق التسجيل يتزامن مع استكمال الوزارة لتقويم شامل للبرنامج يحفز تطوير التخصصات والتركيز على أفضل الجامعات العالمية في كل مجال دراسي، وفقاً لأشهر التصنيفات العالمية للجامعات، مشيراً إلى أنه تم تطوير الاستمارة الإلكترونية للمرحلة الـ10 من خلال الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة، للحصول على عدد من البيانات اللازمة للمتقدم لتمكين الطلاب من رفع وثائقهم الشخصية والأكاديمية أثناء التسجيل ببسر وسهولة. ويبيّن أنه تمت مراجعة البيانات المتعلقة بسوق العمل المتوفرة لدى الجهات ذات العلاقة والتخصصات التي تحتاجها الجهات في القطاعين العام والخاص، لافتاً إلى أنه تم عقد ست ورش عمل متخصصة لتحديد المجالات الدراسية والتخصصات التي تحتاجها المملكة، إضافة إلى تحديد المؤهلات السابقة المسموح لحاملها بالتقديم على كل تخصص من تخصصات البرنامج.

وأفاد بأن قائمة المشاركين في الورش ضمت 100 مشارك من أعضاء هيئة التدريس في عدد من جامعات المملكة، ومتخصصين من الملحقيات الثقافية والإدارة العامة لمعادلة الشهادات الجامعية، مبيّناً أن المراجعة أسفرت عن تحديد 76 تخصصاً في المجالات المختلفة، وتحديد المؤهلات السابقة التي يسمح لحاملها بالتقدم على التخصصات.

وأشار إلى أن الوثائق المطلوبة للمتقدمين تشمل بطاقة الهوية الوطنية الجديدة وجواز سفر ساري المفعول مدة لا تقل عن عام، إضافة إلى الوثائق الأكاديمية الرسمية، مشدداً على ضرورة أن تكون الوثائق جاهزة عند التسجيل لرفعها إلكترونياً، داعياً من لا يمتلك الوثائق المطلوبة المبادرة لاستخراجها، إذ لن يسمح لأي متقدم باستكمال التسجيل إلا بوجودها.

وأكد على أهمية أن تكون المعلومات والبيانات المدونة صحيحة ومطابقة للوثائق، لأن الوزارة ستدقق الوثائق كافة، مشيراً إلى أنه لن يقبل من لا تنطبق عليه شروط وضوابط المرحلة الـ10.

كما أن الوزارة ستقوم بالمفاضلة على المقاعد المحدودة في المرحلة الدراسية أو التخصص أو الدولة وفقاً للتحصيل الأكاديمي والنسب السكانية للمناطق والمحافظات والمراكز. وذكر أن الوزارة تسعى لتحقيق توجيهات القيادة ليكون برنامج الابتعاث داعماً لسوق العمل بالكفاءات المميزة.

أمين تبوك: فرق رقابية لمحات بيع المواد الغذائية والمطاعم طيلة رمضان

المصدر: جريدة الحياة الأحد 1 رمضان 1435 هـ - 29 يونيو 2014م
[اضغط هنا](#)

تبوك - فايز العنزي :
أعدت أمانة منطقة تبوك خطة رقابية صحية، خلال شهر رمضان المبارك، لمتابعة محلات بيع المواد الغذائية والمطاعم، ومراكز بيع اللحوم والخضروات والفواكه، من خلال تكليف فرق رقابية، بمعدل ثلاث جولات ميدانية يومياً.
وأوضح أمين منطقة تبوك، المهندس محمد العمري، أن الأمانة ستشدد الرقابة على المحال الخاضعة للرقابة الصحية، وبشكل خاص محال المأكولات الرمضانية والمطاعم، وطرق وأماكن تخزين الأطعمة والمواد الغذائية. وأشار إلى أنه تم تكليف مراقبي صحة البيئة للقيام بالجولات الرقابية، التي تبدأ من بعد الظهر وحتى آخر الليل.
ودعا العمري، في ختام تصريحه، المواطنين بالتعاون مع الأمانة، والإبلاغ عن أي مخالفة عبر هاتف البلاغات الخاصة بالأمانة 940، وسيتم مباشرة أي بلاغ يرد إلى الأمانة، عبر هاتف الطوارئ، طيلة شهر رمضان المبارك.

الخدمة المدنية تحول تعاملاتها مع الجهات الحكومية والأفراد إلى إلكترونية

المصدر: جريدة الحياة السبت 30 شعبان 1435 هـ - 28 يونيو 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض - الحياة :
أطلقت وزارة الخدمة المدنية عدداً من المبادرات التقنية، في شهر جمادى الآخر الماضي، من خلال عقد ورش عمل بشأن تلك البرامج الآلية، التي تقدمها للجهات الحكومية، عبر بوابتها الإلكترونية «توثيق وتدقيق»، وذلك في إطار سعي وزارة الخدمة المدنية لتطوير خدماتها الإلكترونية، والتطبيقات المرتبطة بها، وتحويل تعاملاتها مع الجهات الحكومية والأفراد إلى إلكترونية، بما يساهم في سرعة وتكامل الأعمال والمعلومات ودقتها.
أعلن ذلك وزير الخدمة المدنية، الدكتور عبدالرحمن البراك، موضحاً أن هذه الورش تهدف إلى التعريف بتلك البرامج، وتفعيلها، وبيان أهميتها في تسهيل وتسريع وتنظيم إجراءات العمل، ودورها في إحداث نقلة نوعية في توثيق بيانات الوظيفة والموظف، وما يُبنى عليه من حفظ حقوق جميع الأطراف، للوصول إلى التكامل المنشود الذي يخدم الوطن والمواطنين.
وبيّن أن الوزارة درّبت المختصين من الجهات الحكومية الأخرى على آلية هذه البرامج، على أن تكون هناك ورش عمل أخرى في الفترة المقبلة، للهدف ذاته، مخصصة لوزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة.

”الشؤون النسوية” يتلقى بلاغات أجنبيات متزوجات

بمواطنين مدمنين

المصدر: صحيفة سبق الأحد 1 رمضان 1435 هـ - 29 يونيو 2014م

<http://sabq.org/CFegde>

عبير الرجباني- سبق- الرياض: كشفت مديرة مكتب الشؤون النسوية بشعبة مكافحة المخدرات بمجمع الأمل بالرياض ابتسام القرني لـ”سبق”، أن المكتب يتلقى بلاغات باللغة الإنجليزية لمبلغات أجنبيات متزوجات بمواطنين من أبنائهن وأزواجهن. وأرجعت ”القرني” ذلك بسبب ارتفاع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع خصوصاً أن البلاغ والمبلغ يحظى بخصوصية تامة، وأكدت أن البلاغات نستقبلها بسرية ونحرص على أن المريض بالإدمان، لا يعرف من قام بالتبليغ عنه، حتى لو من داخل أسرته. وأوضحت مديرة الشؤون النسوية أنه من خلال رصد البلاغات وجدنا أن الأم هي الأكثر من يقوم بالتبليغ عن وجود مريض بالإدمان وتليها الزوجة في المرحلة الثانية، والأخت والابنة بالمرحلة الثالثة بالنسبة للمبلغين. وأضافت أن صميم أعمالنا بالمكتب استقبال الزائرات من ذوي المدمنين ويكون ذلك بصفة مستمرة ولأن هذه الزيارات مهمة وتتعمد على المريض وسرعة شفائه، مؤكدة أن الزائرة تحضر وتسجل بياناتها وتطلب مقابلة قريبها المريض بالإدمان ولكن نحرص على ألا تزيد مدة الزيارة على الوقت المسموح به حتى لا تتعكس هذه الزيارة سلباً على المريض. وعن الأيام المسموحة لزيارة المريض قالت مديرة مكتب الشؤون النسوية إنها مرة واحدة فقط بالأسبوع وخلال أيام وأوقات الدوام الرسمي.

وأكدت ابتسام القرني أن دور الأهل هو احتواء المريض وفتح الحوار معه واستقباله أفضل استقبال بعد خروجه وهذا يدخل ضمن إبعاد المريض عن الانتكاسة، مشددة على أنه لا بد من توعية الأسر. وأشارت إلى أن المكتب يقوم بتنقيف وتوعية المراجعات من زائرات ومبلغات خلال حضورهن.

يُشار إلى أن المكتب النسائي لمكافحة المخدرات بمجمع الأمل أقام معرضاً توعوياً تحت شعار ”بالأمل ندمر الألم” وهو يدخل من ضمن فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، والذي أقيم يوم الخميس ٢٦ / ٢٠١٤ ويعد هذا المعرض هو الأول من نوعه لمكتب الشؤون النسوية لشعبة مكافحة المخدرات بالمجمع.

واحتوى المعرض على عينات من أنواع مختلفة من المخدرات وكذلك أدوات التعاطي لتوعية الأهل وتنقيفهم بمدى خطورة هذه المواد وما هي الآثار الصحية المترتبة على متعاطيها سواء صحية أو نفسية أو اقتصادية واجتماعية، حيث إنها تدمر نفسية وعقل المتعاطي قبل جسده كما يوجد بالمعرض أحدث وسائل التهريب المستخدمة لمهربي المخدرات.

وتم عرض فيلم وثائقي عن جهود المملكة المبذولة لمكافحة المخدرات وحربها على هذه الأفة وتم توزيع ملفات يوجد بها كتيبات باللغتين العربية والإنجليزية عن أنواع المخدرات واحتوت على معلومات عن اساءة استخدام الأدوية والعقاقير وما تؤدي له من إدمان كمتعاطي مادة مخدرة ويوجد قرص مرن يوضح ما سبق ذكره.

وزار المعرض منسوبو ومنسوبات إدارة مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض وعلى رأسهم المدير التنفيذي المكلف وإدارة السجون وأسر مرضى الإدمان والمراجعون والمراجعات.

وقالت ”القرني” إن هذه النجاحات تعود بعد الله إلى مدير مكافحة المخدرات بمجمع الأمل العقيد عبدالعزيز العوين والشكر موصول لسعادة اللواء سعود العصيمي مدير مكافحة المخدرات بمنطقة الرياض لدعمه وتشجيعه.

وأشارت إلي أن الإخصائيات بالمكتب النسائي يقمن بتنقيف وتوعية المراجعات، من زائرات ومبلغات، خلال حضورهن لدينا.

الداخلية تطلق حسابا عبر 'تويتر' للرد على استفسارات ذوي الموقوفين في قضايا أمنية

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 1 رمضان 1435 هـ - 29 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140629/Con20140629709167.htm>

منصور الشهري (الرياض)

للمرة الأولى عالمياً أطلقت وزارة الداخلية حساباً عبر أحد مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر) للرد على الشائعات المغلوطة التي تنتشر في هذه المواقع بين الحين والآخر عن أوضاع الموقوفين في القضايا الأمنية والتي تمس الأمن الوطني.

ويتولى المختصون القائمون على إدارة الحساب الرد على كافة الاستفسارات وعرض الحقائق وبكل شفافية أمام الرأي العام وفق نهج الدولة، بالإضافة إلى التوعية والوقوف على مدى استفادة ذوي الموقوفين من الخدمات التي تقدمها الوزارة لهم.

ويتبع هذا الحساب الإلكتروني على «تويتر» البوابة الإلكترونية (نافذة تواصل) التي أطلقتها وزارة الداخلية لتسهيل تواصل ذوي الموقوفين في سجون المباحث مع ذويهم عبر الصوت والصورة، بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى عبر البوابة الإلكترونية لذوي الموقوف كطلب السماح بالزيارة أو الإفراج المؤقت للظروف الخاصة كحالات الوفاة أو الأفراح كحضور مناسبة زواج أو مناسبة عائلية، بالإضافة إلى إمكانية التواصل ما بين الموقوف وذويه ومحاميه.

وأعلنت (نافذة تواصل) عبر حسابها في «تويتر» أن عدد المستفيدين من خدمات موقعها على الشبكة العنكبوتية يتجاوز 2700 شخص، مشيرة إلى أن البوابة (نافذة تواصل) مشروع وطني لربط الموقوفين بذويهم وهو الأول من نوعه عالمياً.

يذكر أن البوابة الإلكترونية (نافذة تواصل) تشمل خدمات أخرى كثيرة وبشكل إلكتروني متطور بعيد عن الأساليب التقليدية، وقد تم إطلاقها حرصاً من حكومة خادم الحرمين الشريفين على مواكبة التطور والتماشي مع التقنية في كافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين في المملكة، لتكون بالفعل نافذة حقيقية للتواصل بين الموقوفين في مراكز التوقيف وذويهم خارجها، إيماناً بأن الموقوف إنسان له كامل حقوقه وكرامته حتى وإن أخطأ فإن ذلك لا يمنعه من حقوقه.

ويتمكن أهل الموقوف عبر بوابة (نافذة تواصل) من الاطمئنان المستمر عليه بمعرفة حاله ووضع الصحي والقانوني، وآخر المستجدات والتطورات الإجرائية، وغيرها. علماً بأن الخدمات التقليدية أصبحت لديها طريقة إلكترونية يسيرة، كحجز موعد الزيارة وتحديد تاريخها ووقتها إلكترونياً، والحصول على الموافقة بذلك عبر إشعارات الرسائل القصيرة، كما أن خدمة الاتصال المرئي المباشر عبر الفيديو ستكون متاحة بين الموقوف وذويه، وتتميز بالخصوصية التامة.

تعويض مالي للمعنفه وإيواء غير السعوديات في دور الحماية

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 1 رمضان 1435 هـ - 29 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140629/Con20140629709168.htm>

أحمد السلمي (جدة)

أكدت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن الشؤون الاجتماعية بصدد الإعلان عن إدخال تعديلات جوهرية على لائحة نظام الحماية من الإيذاء وفق النظام الجديد الذي أقر مؤخراً وتضمن تلقي البلاغات من ضحايا الإيذاء والعنف الأسري من الأطفال دون سن الثامنة عشر والمرأة أياً كان عمرها، وذلك بعد أن أخذت الوزارة آراء المختصين في حقوق الإنسان والمسؤولين عن دور الحماية

الاجتماعية ومسؤولي فروع الشؤون الاجتماعية عبر ورش عمل عقدت بهذا الشأن في مدينة الرياض مؤخرا وخلصت إلى تعديل النظام وفق الحاجة لحماية المعنفات والمعنفين والحد من العنف.

وقالت المصادر إن من أبرز البنود التي سيشمها التعديل في اللائحة الجديدة المتوقع صدورها قريبا، إقرار عقوبة السجن بمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو غرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على خمسين ألفا، لجميع أفعال الإيذاء على أن تدفع الغرامة للمتضررة أو المتضرر من التعنيف وليس لببت المال، قبول إيواء المرأة الأجنبية المعنفة من قبل زوجها ضمن دور الحماية الاجتماعية التي كانت تقتصر فقط على إيواء المرأة السعودية، مشاركة جميع الجهات الحكومية في التبليغ والحماية ولن تكون الدور مقتصرة فقط على وزارة الشؤون الاجتماعية بل يشترك فيها جميع الجهات الحكومية والهيئات الخاصة.

وأكدت المصادر أن التعديلات الجديدة من شأنها أن تساهم في توفير وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة ومنع استمرار وتكرار الإيذاء، إضافة إلى توفير العلاج النفسي والتأهيل الاجتماعي وتأمين الإيواء للمعتدى عليهم حتى انتهاء قضاياهم.



الصحة تحقق في شكوى ضد تخصصي الطائف

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 1 رمضان 1435 هـ - 29 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140629/Con20140629709291.htm>

عبدالعزیز الربيعي (الطائف)

شرعت الشؤون الصحية في محافظة الطائف في التحقق من الشكوى التي تقدم بها مواطن «ونشرتها عكاظ» ضد مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي في الطائف، حيث أشار المتحدث الرسمي لصحة الطائف سراج الحميدان إلى بدء التحقق ومعرفة ملاسبات الشكوى بإرسال استفسارات عن الحالة.

وفي التفاصيل، حملت أسرة المواطن ع. الزهراني عددا من العاملين في التخصصي أسباب تعرض والدهم لبتز في قدمه بسبب الإهمال في المستشفى، إذ تقول الأسرة في شكواها إن والدهم دخل إلى مستشفى الملك فيصل بالطائف لإجراء بعض التحاليل الطبية وتحويله إلى تخصصي الطائف بتاريخ 7/27 من العام الحالي وبسبب الإهمال الذي تعرض له من قبل بعض الأطباء والعاملين في المستشفى، تم بتز قدمه اليمنى بسبب «الغرغرينا» التي نتجت عن الإهمال وعدم النظافة فيما انتقلت للقدم الأخرى ليتم بتزها بعد ثلاثة أسابيع، وتضيف الأسرة أن مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي اعتمد على تحاليل مستشفى الملك فيصل القديمة دون أن يكلف العاملين فيه أنفسهم بإجراء تحاليل قبل العملية ما أدى إلى مضاعفة المرض ناهيك عن غياب النظافة في الغرفة التي يرقد فيها المريض والتي تعج بالنفايات والأوساخ وموتقة بالصور.

وجددت الأسرة مناقشتها إلى وزير الصحة المكلف المهندس عادل فقيه بفتح تحقيقات موسعة لمعرفة الأسباب مؤكداً إشعار إمارة منطقة مكة المكرمة ببرقية شكوى بهذا الخصوص ويطالبون بحاسبة المتسببين والذين يحتفظون بأسمائهم من أطباء وعاملين في المستشفى، وفي الوقت الذي أكد فيه مصدر مسؤول في وزارة الصحة تلقي الشكوى، وعد بمعرفة الأسباب وعدم تهاون الوزارة في التلاعب بأرواح المواطنين وستحاسب كل من يثبت تورطه في ذلك.



رصد 78 مخالفاً لنظام العمل والإقامة في خيبر

المصدر: صحيفة الجزيرة الأحد 1 رمضان 1435 هـ - 29 يونيو 2014م

<http://www.al-jazirah.com/2014/20140629/In55.htm>

خيبر - علي الأحمدى :

أسفرت حملة مشتركة نظمها مكتب العمل بمحافظة خيبر عن إلقاء القبض على 78 شخصاً من مخالفين نظام العمل والإقامة بالمحافظة وثلاثة من المراكز التابعة لها « اللحن، الصلصلة، التمد». وأوضح مدير المكتب فهد الرشيد، أن المخالفات تنوعت ما بين مخالفة لنظام الإقامة أو مزاوله مهن غير مرخص بها أو أنها خاصة بالسعوديين وكذا العمل لدى الغير أو العمل تحت أشعة الشمس وعدم تطبيق تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية. من جانبه أكد مدير عام مكتب العمل بمنطقة المدينة المنورة عواد الحازمي، على أن الحملات ستتواصل، مطالباً بأهمية تصحيح الأوضاع ومعالجة السلبيات والاختلالات الموجودة في سوق العمل.



القضاء وتزكية الشهود وأصحاب المهن

المصدر: جريدة الوطن لأحد 1 رمضان 1435هـ - 29 يونيو 2014م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=21949>

أسامة القطاني

عندما اشترط الفقهاء عدالة الشهود مثلاً، استناداً للأدلة الشرعية، لم يكن لديهم وسيلة لمعرفة العدالة سوى علم القاضي حيث كانت المدن صغيرة والناس معدودين، أو طلب المزكين، بينما اليوم تتوفر الوسائل الحديثة لوصف العدالة عندما يذهب صاحب الحق إلى القضاء ليأخذ حقه، ويستند في دعواه إلى الشهود، فكثيراً ما يطلب القضاء تزكية هؤلاء الشهود خاصة في القضايا المالية والجنائية، إلا أن بعض الشهود يرفض الشهادة لاعتقاده أن إحضار المزكين طعن في عدالته وكرامته، كما أن بعض أصحاب الحقوق قد يكون لديه شاهد ظاهره العدالة إلا أن القاضي قد يرفض شهادته اجتهاداً منه، طبقاً للإجراءات الحالية في عدالة الشهود والطعن فيهم، بالرغم من أن الشاهد عدل في نفسه! ماذا إذا كان الشاهد مهنيًا؟ مثل الطبيب الذي يشهد على أمر مهني أو المهندس وضابط الأمن وهكذا؟ الحقيقة أن القضاء لدينا بقي مرحلة طويلة جداً دون أن يدخله التحديث والتطوير، وهناك العديد من القضايا حول تطوير آليات القضاء ووسائله، والتي في أكثرها تحتاج للنقد والمراجعة العلمية أولاً بالحوار والنقاش في دواوين القضاء والحقوق أولاً ثم النظر في كيفية تطبيقها بعد أن يتم استخلاص أفكار ناضجة ومعتمدة.

كان الاعتماد الكلي في السابق على الاجتهاد البشري المجرد، نظراً لعدم توفر أي آلية أخرى تساعدهم، فعندما اشترط الفقهاء عدالة الشهود مثلاً، استناداً للأدلة الشرعية كقوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم)، لم يكن لديهم وسيلة لمعرفة العدالة سوى علم القاضي، حيث كانت المدن صغيرة والناس معدودين، أو طلب المزكين، بينما اليوم تتوفر الوسائل الحديثة والأكثر دقة لوصف العدالة، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة بعض المفاهيم في نظري. بداية يجب أن نستند إلى الأصل المعروف، وهو أن الأصل في الناس العدالة، ولا يمكن الطعن أو التزكية لعدالة الشهود بناء على مظاهرهم التي كثيراً ما لا تعكس الحقيقة، كما أن حقيقة اشتراط المزكين لم يكن إلا بسبب عدم توفر طريقة أخرى لمعرفة العدالة للشاهد قديماً. ولن يعجز أفسد الخلق اليوم عن إحضار من يزكيه ظاهراً وباطناً - كما يعبر بعض الفقهاء -، وطالما أن المزكي يدخله الشك ويستوي فيه الظن والوهم في العدالة، فما أدري ما قيمته؟ وإن كان الاشتراط هو مزيد احتياط من مؤسسة القضاء في العدالة، ولكن في الحقيقة أن هذا الاشتراط قد يفوت الكثير من العدالة أيضاً، فقد لا يقبلها الكثير من الشهود لما قد يراه تشكيكاً في عدالته، وربما يقال إنها طريقة تقليدية قديمة غير متوافقة مع مستجدات العصر، وأعرف الكثير من الوقائع التي يرفض فيها الشهود أداء الشهادة بسبب طلب إحضار مزكبين اثنين لكل شاهد، كما أن بعض الأجهزة المهنية قد ترفض أحياناً عندما يأتيها طلب الشهادة مع المزكين، الذي كثيراً ما لا يقبل الشاهد هذا الأمر، وسأعود إلى موضوع المهنيين لاحقاً.

يجب إعادة النظر في؛ ما هي العدالة التي يشترطها القضاء؟ فهل يكفي صلاة الرجل في المسجد مثلاً أو مظهره المتدين؟ أم أن الأمر أوسع من ذلك؟ في نظري أن العدالة لا تقتصر على التدين، فكم من شخص ربما غير مسلم حتى، إلا أنه أمين وصادق، وكم من ظاهره التدين وهو يأكل أموال الناس بغير حق! ولذلك يقول الحنابلة في المزكي: "لا يُقبل التعديل إلا

من أهل الخبرة الباطنة والمعرفة المتقدمة"، بمعنى أن المزكي يجب أن يعرف باطن الشاهد (أفعاله الخاصة) وتاريخ تصرفاته، وهذا بلا ريب هو ما يمكن الوصول إليه من خلال الوسائل التقنية التقريبية، وبها يمكن معرفة سجل الإنسان السابق منذ نشأته إلى حين الشهادة، حيث يمكن السعي في إنشاء أساس معلوماتي باشتراطات معينة، قد يكون ما لدى مركز المعلومات الوطني أساسه، يضاف إليه بعض التصرفات المدنية التي قد لا تدخل في حفظ السجل المدني لدى المركز، وبهذا يتم التأكد الفعلي من الشهود كما تفعل البنوك عند التأكد من الحال الائتماني للمقترض. ويمكن الاستدلال لذلك أيضا بأن علم القاضي كافٍ في عدالة الشهود بالاتفاق، ويسقط معه اشتراط التزكية، وهو هنا أولى، فمهما عرف القاضي الشاهد؛ فإنه قد يخفى عليه الكثير. وبهذا يكون الأمر متوافقا مع العصر، ويمكن للقاضي معرفة ما إذا كان الشاهد لديه سوابق وهل عليه دعاوى مطالبات مثلا وهكذا. هذه الطريقة ستكون أكثر دقة بلا شك، والأصل في الناس العدالة إلا في حال طعن أحد المتداعين في الشهود وذكر بيئة على ذلك، عندها يبحث القاضي فيها.

أعود لطلب تزكية المهنيين من ضباط وأطباء ومهندسين وهكذا، حيث إن أصحاب هذه المهن المحترمة غالبا ما يكونون من ذوي العدالة والاستقامة، كما أن طلب التزكية منهم فيه شيء من الامتثال، بالإضافة إلى أنه في حال تم ارتكاب أي مخالفة جنائية؛ فإن النظام يمنعهم من ممارسة مهنتهم، مما يُقوي عدالتهم. وهذا ينطبق حتى على مهنة القضاء، فمقتضى العدل أن تطلب منهم المزكين كغيرهم من المهنيين طالما تشترطه، ولو توفر للقاضي الربط الآلي أنف الذكر لكان ذلك كافيا.

ولذلك نجد أن مجلة الأحكام العدلية عاملت أصحاب المهن بطريقة مختلفة، حيث في المادة 1717 ذكرت أن تزكيته تكون من الجانب الذي ينسبون إليه، فاشتراطت التزكية المهنية فقط. وإذا كان القضاء لا يقبل تعديل مؤسسات البلد فما أدري في من نق؟ خاصة مع توفر الوسائل الأخرى السابق ذكرها، وهذا ما يُفترض أن يسمى بالموثوقية المهنية. وفي حديث صححه الأرنؤوط، أن النبي عليه الصلاة والسلام قال لسعد وهو مريض: (إنك رجل مفؤود، أنت الحارث بن كعدة أحا تقيف، فإنه رجل يتطبيب)، بالرغم من أن الطبيب الحارث لم يكن مسلما على الأرجح، وهذا نوع من التعديل والموثوقية في صاحب المهنة. فلا يليق طلب التزكية على ضابط أو طبيب ونحوهما في نظري، وقد وثقتهم أجهزتهم التي انتدبتهم لذلك، كما أن وظائفهم تشترط عدالتهم أصلا، إلا في حال ظهر للقاضي شيء أو طعن أحد المتداعين فيهم. الموضوع يحتاج إلى مزيد من البحث، وكنت أتمنى بحثه أكثر من الجهات القضائية، وقد صد قرار مؤخرا من المحكمة العليا بخلاف هذا، مع إجلالي لأصحاب الفضيلة وإدراكي لعمق معرفتهم، وهم بلا شك أعلى مني منزلة وعلما، إلا أنني أتمنى إعادة النظر في هذه القضية.



الاستهتار أثناء القيادة وتطبيق النظام!

المصدر: جريدة الرياض لأحد 1 رمضان 1435هـ - 29 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/948299>

عبدالرحمن المنصور

القيادة فنٌ وأخلاقٌ والتزامٌ بالنظام، إنه المعنى الحقيقي لقيادة السيارات، أما في شوارعنا فحدث ولا حرج، تجد نفسك أحيانا في مأزق لا تحسد عليه وأنت تقود سيارتك بأمان الله، استهتار لا يصدق من قاندي بعض المركبات، ومع الحملات المرورية التي أسعدتنا وتسعدنا كلما رأيناها في شوارعنا المزدهمة، إلا أنك لا تكاد تصدق أن هناك من يقود داخل المدن بهذه السرعة الجنونية، أو يقف في أماكن يمنع الوقوف بها، أو يتحرك في كل اتجاه وكأن لديه حالة إسعافية، وما زلنا نعاني ضعف الثقافة المرورية لدى سائقي بعض المركبات، سيارات الأجرة عندما يلحم زبونا يقف فجأة على جانب الطريق وينسى أنه في طريق عام مملوء بالسيارات، وينحرف إليه بكل قوة من دون الاكتراث بالسيارات التي تسير من

خلفه، وتلك المشاهد لا تحتاج إلى دليل، أمّا سيارات النقل الكبيرة، فتمر بالقرب منك وتتحرف لأي اتجاه، لأن قائدها لديه يقين أنك ستقف وستمنحه الفرصة لكي يتجه إلى أين يشاء، لأنه يعتقد أن لديه تأميناً ويحق له أن يفعل ما يشاء. خلال الإجازة الصيفية، لا بد من زيادة الحزم والإجراءات المرورية، فالحركة بلا شك ستكون أكثر في مختلف الأوقات، فكثير من العائلات يودون التنزه وزيارة المراكز التجارية مع أطفالهم، وأمثال هؤلاء المستهترين يمكنهم أن يتسببوا في أذى عائلات بأكملها باستهتارهم وعدم مبالاتهم أثناء القيادة.

رجال المرور أعانهم الله، ووقفهم على جهودهم في متابعة وملاحقة كل مستهتر ومنهور بأنظمة المرور، من الواجب أن نقف معهم بكل ما نستطيع ونتعاون على تخفيف هذه المعاناة، الصيف فرصة لتعزيز الوعي والانضباط المروري من خلال المهرجانات وغيرها في بث رسائل توعوية عن الأنظمة المرورية، والحث على الانضباط.

إذا أردت أن تشاهد الفوضى، عليك أن تدخل إلى مواقف بعض المراكز التجارية، أو غيرها، لترى بعينيك كيف يقف البعض في المواقف، وهي مخططة بألوان واضحة وموزعة لكي تتسع لأكثر عدد من الزوار، فتجد البعض وقف فوق الرصيف، والآخر في مدخل الممرات، وغيره في أماكن مخصصة لذوى الاحتياجات الخاصة، وخذ من تلك المناظر والمواقف الظريفة التي نشاهدها للأسف الشديد.

ولعدم الانضباط والالتزام، نجد الازدحام الشديد في مواقف السيارات، فضعف الرقابة وعدم وجود العقاب الرادع، جعل البعض يعتبر الوقوف الخاطئ أو غيره (فهلوة) واستعراضاً.

عندما جاء ساهر، أجبر الجميع على الالتزام بالسرعة المحددة في الطرق، لأن هناك مقابلاً مادياً سيدفعه، لكن عندما لا يكون هناك مقابل أو عقاب فلن يرتدع البعض مع الأسف الشديد.

إنّ موضوع القيادة ذو شجون، وبين وقت وآخر تجد نفسك تكتب عنه، لأنك تود أن تقود سيارتك وأنت مطمئن ومرتاح البال، لا تخشى من متهور يتجاوز كل اتجاه، أو مُسرّع قد يتسبب في حادث لا سمح الله.

أخيراً: أتمنى السلامة للجميع، وأن يحفظنا وإياكم من كل مكروه.

حقوق الإنسان في العالم

الإمارات: "حقوق الإنسان" تؤكد متابعتها محاكمة المتهمين بالإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 29 شعبان 1435 هـ - 27 يونيو 2014م
<http://www.alriyadh.com/947809>

دبي - مكتب الرياض

كشفت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان أن عائلات المدانين في القضية المعروفة بـ"خلية جبهة النصرة" التابعة لتنظيم القاعدة، رفضوا التواصل مع الجمعية طوال مدة المحاكمة ولجأوا لجهات دولية. وقالت المدير التنفيذي للجمعية جميلة الهاملي في مؤتمر صحفي أن جمعية الإمارات تابعت مسار التحقيقات والتقاضي للمتهمين جلسة بجلسة، موضحة أن الأحكام القضائية جاءت متنوعة بين المؤبد والبراءة والسجن 7 سنوات. وكانت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا بالإمارات حاکمت في أكثر من 5 جلسات خلية من 9 أفراد من جنسيات عربية بتهمة انشاء تنظيم ارهابي داخل الإمارات. وأكدت الهاملي أن "الجمعية تابعت مسار التحقيقات جلسة بجلسة، ولم تسجل ملاحظات تذكر" مفندةً مزاعم لأحد ذوي المتهمين بأنه اعطي حبوساً ليدخل التحقيق في حالة هستيرية بالقول: ان الجمعية طلبت من القضاء استدعاء الطبيب، وبالفعل تم استجوابه في إحدى الجلسات وتوجيه التهم المنسوبة إليه، إلا أن التحقيقات أثبتت أن الطبيب كان يشرف على علاج المدان للخروج من حالة اكتئاب أصابته وفي المقابل لم يلتزم المدان بوصفة الطبيب من الدواء النفسي، وانقطع عنه، وبعد يومين بدأ يكيل التهم للطبيب."

وذكرت أن "الجمعية تلقت شكوى من جهة خارجية تفيد بأن المدانين موقوفون بسبب مدونات نشرها، بينما لم يذكر من ثبت انتسابهم لتنظيم القاعدة هذه الادعاءات أمام القضاة في جلسات التحقيق كنوع من دفع التهم الموجهة إليهم."



رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة الفطية | رئيس التحرير: صالح بن عصفان الكواري

مجلس حقوق الإنسان يعتمد "حماية الأسرة"

المصدر: جريدة الراية السبت 30 شعبان 1435 هـ - 28 يونيو 2014م
[اضغط هنا](#)

جنيف - قنا:

اعتمد مجلس حقوق الإنسان في ختام دورته السادسة والعشرين المنعقدة في جنيف في الفترة ما بين 10 - 27 يونيو الجاري، بالتصويت بأغلبية 26 صوتاً، مشروع القرار رقم A/HRC/26/L.20.Rev.1، والمعنون بـ "حماية الأسرة"، حيث يعتبر أول قرار يعتمده مجلس حقوق الإنسان حول موضوع الأسرة. وقد تم تقديم مشروع القرار من قبل مجموعة أصدقاء الأسرة في الأمم المتحدة التي تتكون من: دولة قطر، بنغلاديش، الصين، ساحل العاج، مصر، السلفادور، موريتانيا، المغرب، تونس، ناميبيا، روسيا، سيراليون وأوغندا. كما تبنت مشروع القرار 66 دولة من بينها دول المجموعة الإفريقية.

وتأتي مشاركة دولة قطر في تقديم مشروع القرار، بوصفها مؤسسا رئيسيا لمجموعة أصدقاء الأسرة في الأمم المتحدة، من الاهتمام الذي توليه الدولة لموضوع الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، وذلك منذ تنظيمها لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة في العام 2004 احتفالاً بالذكرى العاشرة للسنة الدولية، وكمساهمة لمجلس حقوق الإنسان في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.

ويشير مشروع القرار في ديباجته لقرارات الجمعية العامة السابقة حول الموضوع وآخرها القرار 136/68 المعنون بـ "الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها"، الذي تم اعتماده بتاريخ 18 ديسمبر 2013م، والذي دأبت دولة قطر على تنسيق المشاورات حوله.

ويسلم بأن التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها يتيحان فرصة سانحة لتوجيه مزيد من الانتباه إلى أهداف السنة من أجل زيادة التعاون على جميع الصعد بشأن قضايا الأسرة، واتخاذ إجراءات منسقة بهدف تعزيز السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة باعتبارها جزءاً من نهج شامل ومتكامل بشأن التنمية.

كما يسلم مشروع القرار أيضاً بأن الأسرة تضطلع بالمسؤولية الرئيسية في تربية الطفل ورعايته باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، وأن الأطفال يجب أن ينشؤوا في بيئة أسرية وفي جو تسوده السعادة والحب والتفاهم من أجل تنمية شخصيتهم على نحو كامل.

وينص مشروع القرار في فقرته العاملة الأولى على عقد حلقة نقاش، في إطار الدورة السابعة والعشرين بشأن حماية الأسرة، من أجل تناول تنفيذ التزامات الدول بموجب الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان وللمناقشة التحديات المطروحة وأفضل الممارسات في هذا الصدد.

ويتمثل الهدف الأساسي من حلقة النقاش في استكشاف الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الأسرة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في عدة مجالات من ضمنها: التنمية، القضاء على الفقر، القضاء على العنف ضد المرأة وحماية حقوق الطفل.

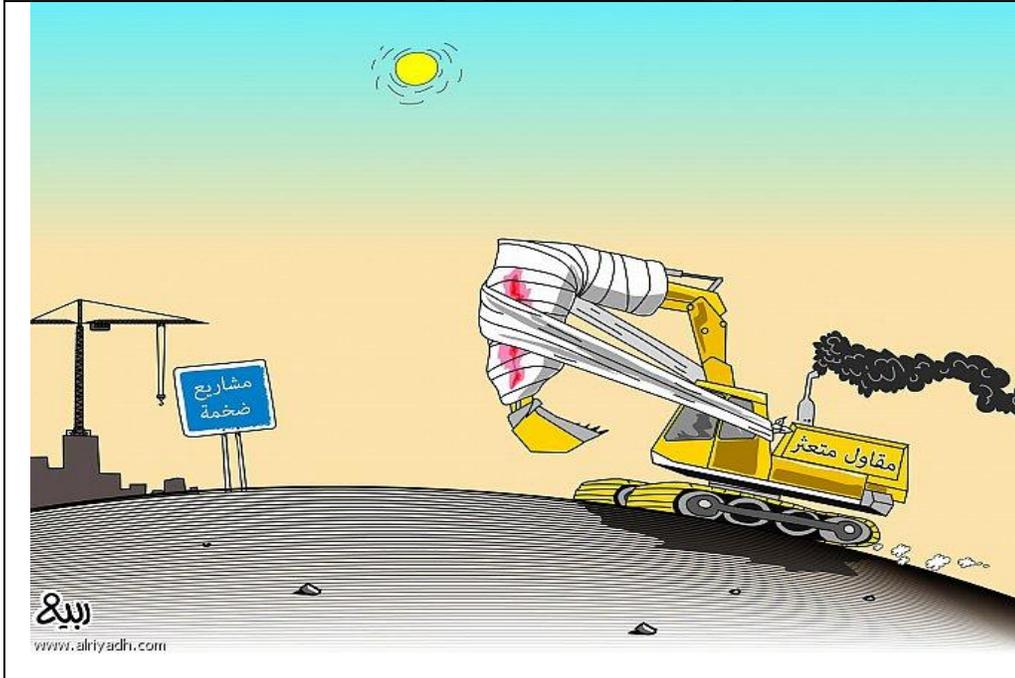


كاريكاتير

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1
رمضان 1435هـ - 29 يونيو
م2014

<http://www.alyaum.com/News/art/148349.html>



الرياض

www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الأحد 1
رمضان 1435هـ - 29 يونيو
م2014

<http://www.alriyadh.com/948385>

